في تقرير لمجلة (الحوادث) نشرته أمس :

إشادة دولية واسعة بنجاح الانتخابات اليمنية

المرأة تنتصر لحقوقها وتنجح في الانتخابات

نشرت مجلة الحوادث اللندنية في عددها الصادر أمس السبت تقريراً عن الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في عموم محافظات الجمهورية يوم ٢٠ سبتمبر المنصرم، وضمنته آراء وتقييمات لجهات دولية حول سير عملية الانتخابات وما تحقق من نتائج وتجاهات في سياق هذه التجربة الفريدة والمتميزة.

اهتمام عالمي واسع

حظيت الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية التي شهدتها اليمن مؤخرا باهتمام عالمي واسع على اعتبار انها تمثل تجربة فريدة ومتميزة على مستوى المنطقة والعالم الثالث.

وأشادت مختلف الجهات الدولية التي شاركت في الرقابة على سير هذه الانتخابات والتي حققت نجاحاً كبيراً.. مؤكدة أنها سارت في أجواء حرة ونزيهة عكست في مجملها مدى التطور النوعي الكبير والخطوات المتقدمة التي قطعتها الجمهورية اليمنية في تجربتها الديمقراطية الرائدة.

رئيسه بعثه المراقبين الأوروبيين : الانتخابات معلم بارز في تاريخ اليمن السياسي

في هذا السياق أكدت رئيسة بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات اليمنية eueom السيدة بارونيس نيكلوسون ان الانتخابات الرئاسية والمحلية في اليمن شهدت منافسة منفتحة وحقيقية وبإشراك كامل لجميع القوى السياسية بحيث شكلت هذه العملية تطورا كبيرا في المسار الديمقراطي يمكن اعتباره معلما بارزا في تاريخ اليمن السياسي.

وقالت :ان العملية الانتخابية أظهرت ان الخيار كان واضحا أمام الشعب وأنها قد مرت بشكل جيد ، الأمر الذي عكس التزام اللجنة العليا للانتخابات في إجراء انتخابات موثوقة وسليمة .

ونوهت الى ان ٨٢٪ من المراكز الانتخابية التي زارتها البعثة قد سارت فيها الانتخابات بشكل جيد جدا بحيث تعطي المؤشرات الإجمالية صورة حسنة عن سير العملية الانتخابية التي تمت إدارتها من قبل اللجنة العليا للانتخابات بشكل كفؤ وجيد عكس حيادية اللجنة العليا للانتخابات وطاقمها المكون من مختلف الاحزاب والقوى السياسية في اليمن .

وأصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي للرقابة على الانتخابات اليمنية تقريراً أولياً أكدت فيه ان الانتخابات اليمنية مثلت مؤشرا هاما على التزام السلطات اليمنية بتعزيز العملية الديمقراطية في هذا البلد الذي يعد الدولة الوحيدة في الجزيرة العربية التي يكفل دستورها الديمقراطية التمثيلية.

وأشار التقرير إلى أن الانتخابات الرئاسية والمحلية في اليمن شهدت منافسة حقيقية ومفتوحة ووفرت الفرصة الأولي في المنطقة لانتخاب رئيس الجمهورية.

منوهاً بأن اللجنة العليا للانتخابات تمكنت من إدارة العملية الانتخابية وتنظيمها بشكل كفء واتخذت العديد من الإجراءات من اجل زيادة الشفافية وإشراك جميع الأطر السياسية في الساحة اليمنية .

الخارجية الأمريكية : الاقتراع جرى بطريقة سلمية ومنتظمة

ومن جانبه قال السيد ديفيد فولي المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية: ان واشنطن راقبت الانتخابات اليمنية باهتمام كبير وبالتأكيد أننا نقر على حقيقة ان الاقتراع جرى بطريقة سلمية ومنتظمة دون أي ترهيب ولقد لاحظنا ان موسم الحملات الذي سبق الانتخابات كان مفتوحاً وحراً جرت فيه نقاشات حيوية وتتميز بتغطية إعلامية متوازنة ومشاركة جيدة من الناخبين في المهرجانات الانتخابية.

وذكر فولي أن المؤسسة الوطنية للحزب الديمقراطي والاتحاد الأوروبي ومنظمات غير حكومية دولية راقبوا عملية الانتخابات اليمنية وأن مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية ساهمت في مساعدة المؤسسة الوطنية للحزب الديمقراطي في توظيف ألف يمني وعدد صغير من دول عربية لمراقبة هذه الانتخابات.

الانتخابات اليمنية الأفضل على مستوى الشرق الأوسط

إجمالاً شارك في الرقابة على الانتخابات اليمنية ٤٠٠ مراقب دولي ،والذين بدورهم أكدوا نزاهة وشفافية الإجراءات التي سارت عليها العملية الانتخابية اليمنية والحرية الواسعة التي أتيحت لمرشحي الرئاسة والمساحات المتساوية التي أعطيت لهم في وسائل الإعلام الرسمية وكذا إقامة مهرجاناتهم الانتخابية في المحافظات اليمنية واجمع المراقبون الدوليون إن الانتخابات اليمنية الأفضل على مستوى الشرق الأوسط ,وأكدوا أنها ترجمة حقيقية لبرنامج الإصلاح السياسي والإداري الذي بدأت اليمن بتنفيذه خلال السنوات الأخيرة وبدعم من الدول والمنظمات الدولية المانحة لليمن .ومن المنتظر ان تساهم نجاح الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية وسط هذه الرقابة الدولية في زيادة المساعدات الدولية لليمن في تنفيذ البرامج الاقتصادية الطموحة التي تسعى اليمن لتحقيقها .

فوز كاسح للرئيس علي عبدالله صالح

الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تمكن من تحقيق فوز كاسح في الانتخابات الرئاسية وحصل على نسبة ٧٧,١٧٪ من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠ سبتمبر أيلول وسط رقابة دولية ومحلية كبيرة.

وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء اليمنية فوز الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مرشح الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام بولاية رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات بعد حصوله على ٤ ملايين و١٤٩الف و٦٧٣ صوتا بنسبة ٧٧,١٧ ٪ من إجمالي عدد المقترعين الذي بلغ ستة ملايين و٢٥ ألفا و٨١٨ ناخبا ، و بفارق بلغ مليونين و٩٧٦الف و٥٩٨ صوتا عن اقرب منافسيه مرشح تكتل أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان.

فيما حصل مرشح أحزاب اللقاء المشترك على مليون و١٧٣الف و٢٥ صوتا بنسبة ٢١,٨٢٪ فيما حصل مرشح أحزاب المجلس الوطني للمعارضة ياسين عبده سعيد على ٢١٦٤٢ صوتاً و فتحي العزب (مستقل) ومدعوم من حزب الإصلاح الإسلامي الذي يعد احد أقطاب أحزاب اللقاء المشترك حصل على ٢٤٥٢٤ صوتاً إلى جانب المرشح المستقل احمد ألمجيدي والذي حصل على ٨٣٢٤ صوتاً.

وقد اعتبر كثير من المراقبين السياسيين والمهتمين بالشأن اليمني ان الانتصار الكبير الذي حققه الرئيس علي عبدالله صالح في الانتخابات الرئاسية ، جاء مجسدا لإرادة الجماهير اليمنية التي أكدت تمسكها بالرئيس صالح والتفافها حوله ، مجددة ثقتها الكبيرة به لمواصلة قيادة مسيرة التنمية والبناء والنهوض الوطني الشامل.

تقييمات لنتائج انتخابات الرئاسة والمحليات

ورأى المراقبون أن نتائج انتخابات الرئاسة في اليمن تؤكد قوة التلاحم الوطني الوثيق القائم بين الرئيس علي عبدالله صالح وأبناء الشعب اليمني.

وإلى جانب الفوز الكبير للرئيس علي عبدالله صالح في الانتخابات الرئاسية فقد حقق الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس صالح كذلك فوزاً كاسحاً في انتخابات المجالس المحلية وبنسبة بلغت أكثر من ٨٠٪ .

وبالتالي فإن حصول الرئيس علي عبدالله صالح على تلك النسبة العالية من أصوات الناخبين وكذلك فوز حزبه (المؤتمر الشعبي العام) بالأغلبية المريحة من مقاعد المجالس المحلية يعود إلى عدة أسباب واعتبارات وطنية لعل من بينها أن الرصيد الكبير من الانجازات والمكاسب الوطنية التي حققها الرئيس علي عبدالله صالح ومنذ توليه قيادة مسيرة اليمن في العام ١٩٧٨ عندما أنتخب لمنصب رئاسة الجمهورية من قبل ٧٥ ٪ من أعضاء مجلس الشعب التأسيسي الذي كان قائماً حينها.

وقد استطاع الرئيس صالح ومن خلال ما يتفرد به من صفات الحكمة والشجاعة الحنكة السياسية والقيادية والحرص على مصالح اليمن العليا علاوة على ما يحمله من قيم الإنسانية والتسامح وإيمانه بمبادئ الحوار وتجسيده الرائع لروح الوفاء وصدق الانتماء والولاء الوطني خلال مشوار مسيرته القيادية للوطن والشعب اليمني استطاع أن يقود اليمن نحو آفاق التطور والتقدم فكان لها أن شهدت في عهده تحولات ستراتيجية وإنجازات كبيرة ونهضة تنموية واقتصادية شاملة وهو الأمر الذي أكسبه حُب الجماهير وجعلهم يصطفون من حوله في تلاحم وطني صلب ومتين.

وكذلك الحال بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام الذي يتميز بنهج الوسطية والاعتدال والإيمان بثقافة النقد واستيعاب الخصوم وتقبل الآخر وهي من الأمور التي أوجدت له قاعدة جماهيرية واسعة وعريضة على مستوى عموم الساحة اليمنية ..إضافة إلى رصيده من الإنجازات والمكاسب الكبيرة التي حققها لليمن على مختلف الأصعدة الاقتصادية والتنموية والثقافية وغيرها وكذا ما يحمله برنامجه السياسي من مشروع وطني مستقبلي طموح يجد اليمنيون أنه يلبي أمالهم وتطلعاتهم ومن ثم فقد كان لهذه الانجازات أن عززت ثقة الجمهور اليمني بالمؤتمر الشعبي العام وجعلته يفوز بتلك الأغلبية المطلقة في انتخابات المجالس المحلية.

المرأة.. مفاجأة الموسم الانتخابي

المرأة اليمنية بدورها كانت مفاجأة الموسم الانتخابي في اليمن هذه المرة.. فعلى الرغم من الحضور المتواضع في عدد النساء اللاتي خضن الانتخابات المحلية كمرشحات مقارنة بالعدد الكبير من المرشحين الذكور إلا أن عدداً من هؤلاء النساء ممن ترشحن للانتخابات بدعم من المؤتمر الشعبي العام حققن نتائج لم تكن متوقعة في عدد من الدوائر الانتخابية ونجت أكثر من امرأة في إسقاط شخصيات قيادية بارزة من أحزاب المعارضة المنضوية في تكتل أحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتها حزب الاصلاح الإسلامي الذي سقط مرشحو ممن يمثلون رموزاً قيادية فيه أمام مرشحات المؤتمر الشعبي وبفوارق كبيرة بحيث اعتبر كثير من المراقبين أن المرأة اليمنية قد ثأرت فعلاً لحقوقها من الإسلاميين المتشددين وهو الأمر الذي كانت (الحوادث) قد أشارت إليه في سياق متابعاتها لحملات الدعاية الانتخابية والفعاليات السياسية والتحضيرات التي سبقت الانتخابات.

فالمرأة اليمنية التي شكلت نحو٤٢٪ من عدد الناخبين حسمت المعركة الانتخابية لصالح المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على ما يقرب من ٨٢٪من أصوات النساء.

ولعل ذلك يعود إلى الرؤية الواضحة التي تضمنها برنامج المؤتمر الشعبي في الانتخابات تجاه المرأة فين حين همشت المرأة في برنامج أحزاب اللقاء المشترك التي يتزعمها حزب الإصلاح الإسلامي بمواقفه المتشددة تجاه المرأة.

هزيمة المعارضة.. ماهي أسبابها ؟

ولعل الهزيمة الكبيرة التي منيت بها أحزاب اللقاء المشترك وكما يرى المراقبون تعود إلى عدة أسباب من بينها أن تلك الأحزاب لا تمتلك الأسس والمقومات التي كان يمكن أن تمكنها من تحقيق مكاسب انتخابية حتى ولو على صعيد المجالس المحلية.

هذا إلى جانب الخطاب التحريضي الذي اعتمد عليه تكتل أحزاب المشترك في التعاطي مع مختلف القضايا الوطنية خلال حملات الدعاية الانتخابية وهو الخطاب الذي أثار حفيظة الشارع اليمني وبالتالي انعكس سلبياً على تلك الأحزاب وزاد من عزلتها جماهيرياً.

علاوة على وجود التباينات الفكرية والأيديولوجية بين أحزاب اللقاء المشترك وبالذات بين حزب الاصلاح – الاسلامي – بنهجه المتشدد والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري وهو ما جعل الشارع اليمني يشعر أن تحالفها لم يقم على أسس ديمقراطية سليمة أو قناعات كاملة نتيجة لعدم وجود ثقة حقيقية بين أطرافه ولكنه جاء من منطلق المصالح الحزبية لأطرافه.

خطوات وإجراءات لتنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس

هذا ويرى كثير من السياسيين والمراقبين والمهتمين إن الرئيس صالح سيركز خلال فترة ولايته الجديدة على تنفيذ ما تضمنه برنامجه الانتخابي ومن ذلك ما يتصل برفع المستوى المعيشي للمواطن اليمني ومواصلة برامج مكافحة الفقر وامتصاص البطالة من خلال إقامة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب بالإضافة إلى تحقيق قفزة نوعية في العلاقات السياسية والاقتصادية والشراكة الأمنية مع واشنطن ودول الخليج بشكل خاص وخصوصاً وأن اليمن تستعد لإقامة مؤتمرين دوليين الأول للمانحين الدوليين المقرر إقامته في لندن لدعم خطط التنمية اليمنية والآخر للترويج للفرص الاستثمارية لليمن مطلع العام المقبل ٢٠٠٧ وبتعاون مع مجلس التعاون الخليجي وذلك كنتاج طبيعي للسياسة المتزنة للرئيس صالح مع دول الخليج والمجتمع الدولي .

وكما أكد الرئيس علي عبدالله صالح الحكومة اليمنية ستعمل على وضع برنامج عمل تفصيلي لتنفيذ ما تضمنه البرنامج الانتخابي للرئيس صالح والذي حمل رؤى مستقبلية طموحة ركزت على العديد من الموضوعات المتصلة بقضايا التنمية الشاملة في اليمن إضافة إلى ما يتصل بمواصلة مسيرة البناء الوطني والإصلاحات السياسية والديمقراطية و الاقتصادية والمالية والإدارية التي تبناها الرئيس صالح خلال سنوات حكمه الماضية .

وكان الرئيس صالح قد وعد في برنامجه الانتخابي الذي حمل شعار "يمن جديد ..مستقبل أفضل".. بالعمل الدؤوب على ترسيخ أسس دولة المؤسسات والنظام والقانون وتعزيز الأمن والاستقرار وتعميق الممارسة الديمقراطية وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة ونهج التعددية السياسية وحماية واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة واستكمال مسيرة البناء والتنمية والنهوض الحضاري ومكافحة الفساد وتأسيس اقتصاد وطني متين يوفر حياة كريمة لكل المواطنين اليمنيين.

وأكد البرنامج على تطوير النظام الانتخابي عبر ضمان دورية الانتخابات ونزاهتها وكفالة شفافية كافة مراحلها ,وتعزيز دور القضاء في الحياة العامة باعتباره الضامن الأساسي لحقوق الإنسان ودعم الجهاز القضائي وخاصة التجاري وتوفير الكوادر المؤهلة له وضمان فاعليته واستقلاله وإصدار قانون جديد للصحافة والمطبوعات بما يكفل إلغاء عقوبة حبس الصحفي لسبب يتعلق بالتعبير عن الرأي وإيجاد تشريعات تنظم إنشاء قنوات فضائية وإذاعية لخدمة الجوانب الثقافية والاجتماعية.

وتضمن البرنامج رؤية مستقبلية طموحة للنهوض باليمن والانتقال بها إلى آفاق رحبة من التطور والرقي والازدهار ومن خلال مجموعة من المنطلقات المتمثلة بتعزيز دولة المؤسسات والحد من البطالة ومكافحة الفقر وتوسيع وتطوير شبكة الضمان الاجتماعي ومكافحة الفساد وتهيئة اليمن لجذب مزيد من الاستثمارات العربية والدولية تعزيز الدور القومي والإقليمي والمكانة الدولية لليمن.

وركز برنامج على تعزيز التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتنفيذ برنامج تأهيل اليمن لتحسين مستوى التنمية البشرية وتطوير قطاعات البنية التحتية. وفي الجانب الدولي يؤكد البرنامج على تعزيز الدور العربي والإسلامي من خلال المساهمة في صياغة نظام عربي جديد في إطار الجامعة العربية ودعم الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ودعم الجهود العربية والدولية لإعادة السلام إلى العراق ومواصلة دعم إحلال الأمن في الصومال وحشد الدعم لإعادة بنائه.

ومواصلة الجهود مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وتوسيع إطار تجمع صنعاء للتعاون وإبراز دوره إقليميا لخدمة السلام والتنمية في المنطقة.

تواصل التحضيرات لمؤتمر المانحين بلندن لدعم وتأهيل اقتصاد اليمن

صنعاء / متابعات:

تستضيف المملكة المتحدة في الفترة من ١٥-١٦ نوفمبر المقبل٢٠٠٦ مؤتمر المانحين الذي سيعقد في لانكاستر هاوس في لندن. وستراس الحكومة اليمنية و البنك الدولي هذا المؤتمر والذي سيرعاه مجلس التعاون الخليجي، حيث يمضي المجلس قدماً في دعم انضمام اليمن إلى اقتصاد مجلس التعاون الخليجي وأظهر المجلس التزاماً ملحوظاً في تعزيز جهود اليمن في مجالات التنمية وتخفيف الفقر.

الوثائق الرئيسية والمساندة المقدمة للمؤتمر:

ومن المقرر أن تقدم في مؤتمر المانحين الوثائق التالية:

١- خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر للأعوام ٢٠٠٦- ٢٠١٠م.
٢- البرنامج الاستثماري العام ٢٠٠٦-, ٢٠١٠
٣- تقرير إنجاز أجندة الإصلاح الوطني
٤- وثيقة سياسة المساعدات
٥- دراسة عن القدرة الإستيعابية للمساعدات
٦- آليات تنفيذ المشاريع التنموية

كما ستقدم إلى المؤتمر وثائق أخرى مساندة تشمل عدة وثائق حكومية وهي:

١- تقرير تقييم الاحتياجات القطاعية
٢- ملخص التعداد العام للسكان و المساكن ٢٠٠٥م
٣- التقرير السنوي لإنجاز إستراتيجية تخفيف الفقر ٢٠٠٥م
٤- الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م

كما أن هناك وثائق مساندة مقدمة من البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي تتكون من:

١- مراجعة سياسة التنمية – البنك الدولي
٢- إستراتيجية المساعدات القطرية لليمن – البنك الدولي
٣- تقييم مناخ الاستثمار في اليمن
٤- تحليل استدامة مديونية اليمن الخارجية – البنك الدولي
٥- مشاورات البند الرابع – صندوق النقد الدولي ..... (إنجليزي)
٦- ما هي الفوائد الاقتصادية المحتملة من توسيع مجلس التعاون الخليجي من خلال انضمام اليمن – صندوق النقد الدولي.

وستقدم أيضاً للمؤتمر وثائق من الأمم المتحدة تتظمن:

١- دراسة الاقتصاد الكلي والفقر.
٢- إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات التنموية.
٣- التقييم القطري المشترك.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح قد أعلن في احد خطاباته الجماهيرية مطلع الشهر الماضي انه سيواصل السير من أجل القضاء على الفقر والأمية وإيجاد فرص عمل لكل العاطلين أينما وجدوا، مؤكدا انه خلال العام ٢٠٠٧م والعام ٢٠٠٨م سوف يتم القضاء على الفقر و البطالة ، من خلال إقامة العديد من المشاريع الإستراتيجية الكبيرة.

واشار إلى أن اليمن قدمت حزمة من المشاريع إلى مؤتمر المانحين الذي سيعقد في بريطانيا لدعم مسيرة التنمية في اليمن و سيتم تمويلها بقيمة خمسة وأربعين مليون دولار من قبل دول الإتحاد الأوروبي والدول الشقيقة والصديقة لتنفيذ برامج التنمية لتنشيط النمو وتوفير فرص العمل ومحاربة البطالة والفقر في اليمن.

اليمن استكملت التحضيرات لمؤتمر المانحين:

وأعلنت اليمن مؤخرا إنها استكملت كافة الأعمال التحضيرية لمؤتمر المانحين بالتنسيق والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات المانحة حيث أعدت وزارة التخطيط قائمة بالمشاريع التنموية التي تحتاج إلى تمويل لعرضها على مؤتمر المانحين وفقا للخطة الخمسية اليمنية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشرح متطلبات هذه الخطة في جوانب التمويل وإدارة المشروعات مع التركيز في نفس الوقت على موضوعات خطة الألفية حتى عام ٢٠١٥ م .

وأكد وزير الخارجية والمغتربين الدكتور ابوبكر القربي إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والعديد من الدول المانحة أبدت حماسا لدعم إنجاح مؤتمر لندن والذي سيخصص لدعم الاقتصاد اليمني . وقال القربي في تصريحات صحفية انه التقى خلال زيارته الأخيرة لأمريكا وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد وزيرة الخارجية الأمريكية وتم مناقشة نتائج الانتخابات اليمنية والتحضيرات الجارية لمؤتمر لندن للمانحين حيث أبدى الجانب الأمريكي حماسا لدعم اليمن والمساهمة في تمويل خطط التنمية .

التحضيرات تتناقش أواخر الشهر الجاري:

وتقرر موعد الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي واليمن بصنعاء يوم (٣١) أكتوبر الجاري ، والذي سيخصص لمناقشة التحضيرات النهائية لمؤتمر المانحين المقرر عقده في لندن منتصف نوفمبر وأيضا التزامات دول مجلس التعاون لتمويل برامج ومشاريع الخطة الخمسية الثالثة في إطار برنامج تأهيل اليمن – إلى جانب بحث الخطة التي قدمتها اليمن بشأن التأهيل الاقتصادي والاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون والتي ستقدم إلى مؤتمر المانحين المزمع تنظيمه في ١٥ نوفمبر القادم.

ومن المتوقع ان يسبق اجتماع وزراء الخارجية اجتماع آخر للجنة الفنية المشكلة من وزارة التخطيط اليمنية والأمانة العامة لمجلس التعاون وممثلين عن الدول الخليجية لاستكمال الاطلاع على البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية والفجوة التمويلية وكذلك الدراسات التي تم إعدادها فيما يتعلق بالقدرات الاستيعابية للاقتصاد اليمني وآليات تنفيذ المشاريع والبرنامج الاستثماري.

وفي ذات الوقت وتزامنا مع الجولة الخارجية التي من المقرر أن يقوم بها وزير الخارجية ابو بكر القربي قبيل عقد المؤتمر لتشمل عدة عواصم بغرض حشد الدعم السياسي لإنجاح مؤتمر لندن وتأكيد التزامات الدول المانحة نحو تلبية احتياجات التنمية في اليمن ، فأنه ستقام ندوة في دبي يومي ٨ و٩ نوفمبر- أي قبيل انعقاد مؤتمر المانحين بأسبوع – لمناقشة تأهيل اليمن للاندماج مع الاقتصاد الخليجي بمشاركة مسئولين وخبراء من الجانبين، حيث تأتي استكمالا للندوة التي عقدت بصنعاء أخيرا واستعرضت أوراق عمل ودراسات تتناول مختلف جوانب العلاقات اليمنية - الخليجية وآفاقها المستقبلية.

وكان الشيخ عبد الله بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة رئيس المجلس الوزاري الخليجي حاليا قال في مؤتمر صحفي عقب اختتام أعمال اجتماعات الدورة المائة للمجلس الوزاري الخليجي الذي عقد مطلع الشهر الماضي بجدة أن هناك إجماعاً من قبل وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة المشاركة في مؤتمر المانحين لدعم اليمن من قبل دول المجلس بمستوى عال.. مشيراً إلى أن بعض الدول الخليجية قررت المشاركة في المؤتمر بوزيري الخارجية والمالية.

مؤكدا أن هناك رغبة صادقة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لإنجاح مؤتمر المانحين لدعم اليمن كما أن هناك رغبة صادقة لرؤية يمن جار مزدهر وآمن وينتعش بانتعاش جيرانه".

ومضى الشيخ بن زايد يقول"من اليوم إلى حين انعقاد مؤتمر المانحين في نوفمبر القادم في لندن هناك مزيد من الخطوات التي سيتم اتخاذها وتضاف إلى الخطوات التي تمت في التحضير للمؤتمر في أسرع وقت سيتم إرسال الدعوات للدول والمنظمات الإقليمية والدولية المشاركة في المؤتمر".

مشروع مارشال عربي:

وتشغل قضية مؤتمر المانحين بلندن لتأهيل اليمن اقتصاديا بال المسؤولين الحكوميين، لكن خبراء اقتصاد يرون أن صنعاء بحاجة لـ"مشروع مارشال عربي خليجي" وحتى بدعم أميركي أوروبي.

وقد أوضح صندوق النقد الدولي أن انضمام اليمن الكامل إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي سيكون له آثار إيجابية على الإقليم بشكل عام، بسبب الزيادة الحاصلة في عدد السكان والتوسع في الأسواق بأكثر من ٥٠ في المئة.

وأكدت دراسة حديثة أعدها فريق من خبراء الصندوق بعنوان »المنافع الاقتصادية لتوسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية«، أن حصول اليمن على عضوية كاملة في مجلس التعاون الخليجي سينعكس في خلق أسواق كبيرة وخفض أو إلغاء تكاليف الدخول والانتقال للأفراد والشركات، وكلاهما سيعملان على تشجيع دخول شركات جديدة إلى هذه الأسواق، ما سيؤدي إلى تقليص قوة وهيمنة الشركات القائمة في الأسواق الحالية وبالتالي زيادة المنافسة.

مراقبون: نجاح الانتخابات سيعزز دعم المانحين لليمن

يرى العديد من المراقبين وممثلي الدول والهيئات والمنظمات المانحة إلى أن اليمن بات بمقدورها عقب النجاح اللافت لثاني استحقاق انتخابي ديمقراطي تجريه منذ العام ١٩٩٠م أن تفرض حضورها الإقليمي والدولي كواحدة من أكثر الدول في منطقة الشرق الأوسط استحقاقا لدعم مقدراتها التنموية من قبل مجتمع المانحين.

وفي هذا السياق أكد الدكتور نبيل خوري نائب السفير الأمريكي بصنعاء والذي يرى أن نجاح الجمهورية اليمنية في أجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة وبشكل لا سابق له في منطقة الشرق الأوسط سيدعم بقوة مطالبها المتعلقة بإدراجها مجددا ضمن الدول الأعضاء في منتدى الألفية الثالثة للتنمية. وأفاد أن التطور المتسارع في تجربة اليمن الديمقراطية والذي تجسد في المنافسة الجادة التي اتسمت بها الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة سيعزز من مطالب اليمن في هذا الصدد وأشار نائب السفير الأمريكي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتعاطى مع التطور اللافت للتجربة الديمقراطية اليمنية بزيادة سقف الدعم التنموي المقدم لليمن ، مؤكدا أن هذا الدعم قد يتضاعف خلال السنوات القادمة .

المفوضية الأوربية من جهتها وفي تقرير تقييمي لها حول سير الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية لفتت إلى أهمية دعم اليمن كنموذج متفرد للديمقراطيات الناشئة ..مشيرة إلى أن التظاهرة الانتخابية الأخيرة التي شهدتها اليمن مؤخراً وان شابها بعض أوجه القصور والتجاوزات من قبل القوى السياسية المتنافسة ألا أنها مثلت نموذجا جديراً بالتقدير في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يستدعي دعم الجمهورية اليمنية لتعزيز قدراتها في تطوير مستوى الحراك السياسي والديمقراطي المتنامي فيها وبخاصة فيما يتعلق بتوسيع المشاركة الشعبية وتعزيز الحريات العامة وثقافة حقوق الإنسان .

ليل جروبر رئيسة اللجنة البرلمانية الأوروبية للعلاقات مع دول الخليج واليمن أشارت من جهتها في تصريحات لها مؤخرا إلى أن زيارتها الأخيرة لليمن واطلاعها عن كثب على طبيعة الحراك التنموي والاجتماعي والسياسي في اليمن وبخاصة ما يتعلق بتنامي حضور منظمات المجتمع المدني في منظومة الأنشطة الاجتماعية في البلاد قد رسمت لديها انطباعا حول أهمية تقديم المزيد من الدعم لمقدرات التنمية الشاملة.

وذات الانطباعات عبر عنها العديد من رؤساء الوفود والبعثات الممثلة لدول ومنظمات مانحة زارت اليمن مؤخرا والذين خلصوا من واقع اطلاعهم على طبيعة التطور المتنامي في منظومة الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اليمن إلى التأكيد على أهمية ايلاء الجمهورية اليمنية المزيد من الدعم والمساندة من خلال رفع سقف المساعدات والدعم التنموي المقدم لها .

ويرى لويس كونستنتينو مدير قطاع التنمية الريفية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي أن ثمة معطيات اقتصادية وتنموية ايجابية ولافتة في اليمن تستدعي تقديم المزيد من الدعم والمساندة وبخاصة فيما يتعلق بتنمية المجتمعات المحلية الذي يعد احد أبرز مرتكزات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦م -٢٠١٠ م .

فيما اوضح وليد هلال ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " اللاسكوا " بصنعاء إلى أن الـ اللاسكوا " اختارت اليمن من ضمن عدد محدود من الأقطار العربية لتفعيل انشطتها الميدانية فيها والتي تستهدف العديد من أوجه التنمية وبخاصة تنمية الموارد البشرية .

وأشار إلى أن " اللاسكوا" عملت جاهدة على استثمار فرص نشاطها في توثيق خبرات تعاملها مع قضايا التنمية المحلية وتطبيقها منهجا شاملا لتنظيم عمليات التدخل استنادا إلى مبدأ الشراكة كوسيلة أساسية وهدف حيوي " .

نجاح اليمن في أجراء ثاني استحقاق انتخابي ديمقراطي لرئاسة الجمهورية والمجالس المحلية وان كان حظي باهتمام وتقدير المراقبين والمتابعين لسير أداء الديمقراطيات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط إلا انه يظل ورقة الرهان في أن يحظى بتقدير مماثل من مجتمع المانحين وان يسفر مؤتمر لندن للمانحين الذي سيعقد في منتصف نوفمبر القادم عن نتائج تواكب التطلعات اليمنية صوب الحصول على الدعم الملائم لمساعدة اليمن على تأهيل اقتصادها الوطني ليواكب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .